

تحرك عاجل

إطلاق سراح مدافع عن حقوق "البدون" بانتظار صدور الحكم

أطلق سراح المدافع عن الحقوق الإنسانية "البدون" عبدالحكيم الفضلي من السجن المركزي بالكويت في 2 أغسطس/آب بعد قضاء ما تبقى من مدة حكمه بالسجن ثلاثة أشهر بتهمة "إساءة استخدام الهاتف". وهو الآن بانتظار حكم محكمة تمييز الجُرح الذي سيصدر في 22 سبتمبر/أيلول على تهمة منفصلة وهي "التجمهر غير القانوني".

في 2 أغسطس/آب ليلاً، أطلق سراح سجين الرأي عبد الحكيم الفضلي من السجن المركزي بالكويت، بعد قضاء ما تبقى من مدة حكمه بالسجن ثلاثة أشهر. وبدلاً من نقله إلى مبنى قريب من السجن عادة ما تتم فيه إجراءات الإفراج عن السجناء، نُقل معصوب العينين ومقيّداً بالأصفاد إلى أحد مراكز أمن الدولة في السرة بجنوب العاصمة الكويتية، حيث استجوبه ضابطان لمدة ساعتين حول الأنشطة التي يعترزم القيام بها عقب إطلاق سراحه. وكانت محكمة ابتدائية قد حكمت عليه غيابياً بالسجن لمدة ثلاثة أشهر في 15 مارس/آذار بتهمة "إساءة استخدام هاتفه" في تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أخذت المدة التي كان قد قضاها خلال حالات الاعتقال السابقة بعين الاعتبار.

في 22 سبتمبر/أيلول من المقرر أن تُصدر محكمة تمييز الجرح حكماً عليه في قضية أخرى بتهمة "التجمهر غير القانوني" هذه المرة. وتتعلق التهمة بمشاركته السلمية في "تجمع غير مشروع" في 10 ديسمبر/كانون الأول 2012، في تيماء غرب مدينة الكويت حيث حُكم عليه بالسجن لمدة سنة ثم الإبعاد. وفي ذلك الوقت أصدرت المحكمة حكماً في القضية باعتبارها قضية جنائية. بيد أنه إثر تقديم دعوى استئناف إلى المكتب الفني في مجلس القضاء الأعلى، تم تحويلها إلى قضية جنح، وتجري حالياً مراجعة قرار الإدانة والحكم من قبل محكمة تمييز الجرح. وفي 14 يونيو/حزيران، تعرض عبدالحكيم الفضلي للضرب المبرح على أيدي ثلاثة من رجال الشرطة المسؤولين عن نقل السجناء، مما تسبّب له بجروح في الجزء الأيسر من جبهته. وقد قدم شكوى إلى سلطات السجن، وقام أحد الأطباء بفحصه في اليوم التالي. ولم يتم إجراء أي تحقيق في شكواه حتى الآن.



يرجى إرسال مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الكويتية إلى إسقاط تهمة "التجمهر غير القانوني" الموجهة ضد عبد الحكيم الفضلي لأنها تتعلق بممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، ليس إلا؛
- حث السلطات الكويتية على فتح تحقيق عاجل ومحايد ومستقل في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وتقديم المشتبه في مسؤوليتهم عن ذلك إلى المحاكمة بموجب إجراءات تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة في حالة توفر أدلة مقبولة ضدهم.

يرجى إرسال المناشدات قبل 16 سبتمبر/أيلول 2016 إلى:

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

الديوان الأميري

ص.ب 1

الصفاءة 13001، الكويت

فاكس: +965 2243 0559

البريد الإلكتروني: amirsoffice@da.gov.kw

المخاطبة : سمو الأمير

النائب الأول لرئيس الوزراء

معالي الشيخ محمد خالد الحمد الصباح

وزارة الداخلية

ص.ب: 12500

الشامية: 71655

الكويت

فاكس: +965 2249 6570

البريد الإلكتروني: info@moi.gov.kw

المخاطبة: معالي الشيخ

وإرسال نسخ إلى:

رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان

المجلس الوطني

ص.ب. 716، الصفاة 13008،

الكويت

فاكس: +965 2243 6331

بريد الكتروني: ipu-grp@kna.kw

في خانة الموضوع: لعناية رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم، وإدخال العناوين الدبلوماسية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم سترسلون المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى الاتصال بمكتب فرعكم قبل إرسالها.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA 102/16، على الرابط:

[/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde17/4330/2016/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde17/4330/2016/ar)

تحرك عاجل

إطلاق سراح مدافع عن حقوق "البدون" بانتظار صدور الحكم

معلومات إضافية

في 18 أبريل/نيسان 2016، قُبض على المدافع عن الحقوق الإنسانية للبدون "عبد الحكيم الفضلي" بسبب مشاركته في تجمع سلمي خاص عُقد في منزل مسلم البراك، وهو سجين رأي وعضو سابق في البرلمان الكويتي. وقد احتُجز في القسم 4 في السجن المركزي بالكويت، وهو قسم يخضع لإجراءات أمنية مشددة. وفي اليوم الأول لاعتقاله أعلن إضراباً عن الطعام دام 59 يوماً احتجاجاً على قرار الحكم والاحتجاز. وخلال تلك الفترة كان يفحصه طبيب ثلاث مرات يومياً، وسمح له بإجراء اتصالات هاتفية منتظمة. وكان عبد الحكيم الفضلي قد اعتُقل سابقاً في 24 فبراير/شباط 2014، واحتُجز في السجن المركزي لمدة ثلاثة أشهر. وقال لمنظمة العفو الدولية إنه بعد أربع ساعات من لحظة القبض عليه تعرض للضرب والتهديد بالاعتصاب. وأضاف أنه تم استجوابه بدون حضور محام، وأنه اشتكى إلى مدعي عام التحقيق من أنه تعرّض للتعذيب على أيدي الشرطة لإرغامه على توقيع "اعتراف". وقال إنه واجه أشكالاً أخرى من إساءة المعاملة الجسدية واللفظية خلال تلك الفترة، بما في ذلك تغطية رأسه بأكياس بلاستيكية.

ويُذكر أن ما يزيد على 100,000 شخص من "البدون" عديمي الجنسية يعيشون في الكويت. وقد وُلد العديد منهم فيه، وينتمون إلى عائلات عاشت هناك على مدى أجيال. وعلى الرغم من الإصلاحات التي أعلنتها الحكومة في عام 2015، فإن أفراد مجتمع "البدون" عديمي الجنسية يخضعون لقيود صارمة على حقوقهم في العمل، والرعاية الصحية والتعليم، ودعم الدولة التي يتمتع بها المواطنون الكويتيون. وعندما كان "البدون" يحتجون للمطالبة بحقوقهم، كثيراً ما كانوا يتعرضون للعنف والقمع. انظر المطبوعة الصادرة في سبتمبر/أيلول 2013 بعنوان: "البدون في الكويت: بينغي منح الجنسية للبدون" المحرومين من الجنسية الآن، أنظر الرابط:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde17/001/2013/ar/>

حتى عام 1986، كان "البدون" يتمتعون بوضع أشبه بوضع المواطنين الكويتيين، بيد أنه منذ ذلك الحين لم يتمكن آلاف منهم من الحصول على خدمات الدولة الذي يتطلب بطاقات هوية وطنية، في الوقت الذي لا يملكون سوى وثائق مؤقتة يتم تجديدها بناءً على تقدير الدولة، ولا يحمل آلاف آخرون أية وثائق بتاتاً، وغالباً ما يعتمدون على الأعمال الخيرية للبقاء على قيد الحياة.

إن عملية التجنيس التي تتولاها هيئة حكومية، وهي "الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية" عملية غامضة، وتستند إلى معايير متغيرة. ويقوم الجهاز المركزي بتقييم الحالات وتقديم التوصيات إلى اللجنة العليا للجنسية، وهي هيئة حكومية تقرر منح الجنسية. وبسبب التمييز الذي يواجهونه يقبل "البدون"، الذين يستطيعون العمل في القطاع العام، بأجور أدنى وشروط عمل أسوأ مما يقبل به المواطنون الكويتيون. وغالباً ما يدفع البدون رسوماً أعلى مقابل خدمات الرعاية الصحية الأساسية التي لا يُسمح لهم بالحصول عليها في المرافق التابعة للدولة. ويضطر أهالي طلاب البدون أحياناً إلى إرسال أطفالهم إلى مدارس تتقاضى رسوماً لأنهم محرومون من الالتحاق بمدارس الدولة المجانية. وعلى الرغم من وجود صندوق للتعليم برعاية الدولة يمكنهم الاستفادة منه، فإن هذا الصندوق غير كاف. وفي أبريل/نيسان 2011، وعدت الحكومة بتحسين حقوق البدون، بما في ذلك تقديم بعض المنافع الجديدة، من قبيل إصدار شهادات الولادة، والزواج والوفاة، والرعاية الصحية المجانية، وتحسين إمكانية الحصول على وظائف، ولكنها لم تترجم أقوالها إلى أفعال بعد. ونتيجةً لذلك لا يزال آلاف البدون محرومين من حقهم في الجنسية المعترف به بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتأثراً بالاحتجاجات التي اندلعت في عام 2011 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدأ أفراد مجتمع البدون احتجاجاً سلمياً في فبراير/شباط 2011، مطالبين بالاعتراف بهم كمواطنين في دولة الكويت. وقد استخدمت قوات الأمن القوة لتفريق المظاهرات. وفي 18 أكتوبر/تشرين الأول 2012، قال رئيس الوزراء الكويتي لمنظمة العفو الدولية إن الحكومة ستمنح الجنسية الكويتية إلى 34,000 شخص من البدون، وستسوي بقية الحالات في غضون خمس سنوات. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أعلنت الكويت أن عشرات آلاف الأشخاص من البدون يمكن أن يحصلوا على "مواطنة اقتصادية" في جزر القمر، وهو أرخبيل يقع قبالة ساحل شرق أفريقيا. ووفقاً لهذا الاقتراح سيسمح للبدون بالبقاء في الكويت كمواطنين أجنب. أنظر أيضاً:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/11/kuwait-playing-games-lives-more->

bidun-residents/. وفي 16 مايو/أيار 2016، أعلنت سلطات جزر القمر عن استعدادها للنظر في استيعاب آلاف البدون من الكويت إذا ما أُثريت القضية رسمياً.

الاسم: عبدالحكيم الفضلي / نكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: 16/102 رقم الوثيقة: MDE 17/4611/2016 الكويت بتاريخ: 5 أغسطس/آب 2016